

اقتصاد

تريز الخوري

Khourytherese@hotmail.com

رئيس تجمّع الشركات المستوردة للنفط: لدينا ما يكفي من المخزون الاحتياطي ولكن...

تشهد اسواق الطاقة العالمية ارتفاعا قياسيا في اسعار البنزين والديزل نتيجة التوترات الجيوسياسية واضطرابات الامدادات النفطية، مما انعكس مباشرة على العديد من الدول، بينها لبنان الذي يعتمد بشكل شبه كامل على استيراد المحروقات. وقد ادى ذلك الى زيادة الضغوط المعيشية على المواطنين، مع ارتفاع كلفة النقل والكهرباء والسلع الاساسية



رئيس تجمّع الشركات المستوردة للنفط مارون شماس.

العالمية، وبالتالي تتأثر عمليات التوريد التي لا تتم خلال دقائق، بل تحتاج الى وقت، وهكذا تصبح ادارة هذا المرفق الحيوي أكثر تعقيدا.

■ ما هي الحلول التي ترونها للتخفيف من العبء المالي في هذه الاوضاع الراهنة؟

□ تعتمد وزارة الطاقة على متوسط الاسعار العالمية خلال فترة معينة عند اصدار الجدول.

اما إذا تم التعديل بشكل يومي او كل بضعة ساعات، فستصبح السوق في حالة فوضى

كاملة، لأن البضاعة يكون قد تم شراؤها بتكلفة مرتفعة ثم تنخفض عالميا قبل بيعها، او

العكس. لذا نحن نعتمد على حلول وسطية، لا يتأثر فيها أحد بشكل كبير، وهذا الامر ينعكس

على السلع وعلى القدرة الشرائية للمواطن الذي يعاني اساسا من أزمة خانقة. كذلك فان

المولدات الخاصة تركز على المازوت، وأي موجة غلاء ترفع الفاتورة، كما ان المؤسسات الصناعية

والتجارية اصبحت تتحمل اعباء تشغيل ما يهدد استمرارية العديد من الشركات الصغيرة

والمتوسطة، ويؤثر على فرص العمل والاستقرار. ما اود قوله، انه في حال استمرت المحن في

المنطقة، فان الضغوط ستزداد علينا كثيرا، فنحن ايضا لا نتوقع ان يعود برميل النفط

سريعا الى مستويات 60 او 70 دولارا لأننا نعيش في وضع غير متوازن. فالصراعات كبيرة،

اضافة الى تقلبات اقتصادية تساهم بشكل مباشر على تكلفة النفط والشحن والتأمين.

أصبح من الواضح ان الاسعار لم تعد مرتبطة فقط بالعرض والطلب، بل ايضا بالأحداث.

الاخطر من ذلك، ان بلدنا يعتمد بشكل شبه رئيسي على الاستيراد، وبالتالي اي أزمة عالمية او

اي تعطيل في حركة النقل البحري او في المرفأ قد تؤدي الى ضغوط اضافية علينا. لذلك نحن نعتبر ان المرحلة المقبلة تحتاج الى ادارة

دقيقة، والى تعاون كامل بين الدولة والقطاع الخاص لتأمين الحد الأدنى من منع الوصول الى

مرحلة الانفجار.

■ ما هي المخاوف التي تراودكم حاليا في ظل التغييرات الاقليمية؟

■ ما هي المخاوف التي تراودكم حاليا في ظل التغييرات الاقليمية؟

لا نتوقع ان يعود برميل النفط الى 60 دولارا



نعمل لساعات طويلة ونفتح حتى في ايام العطل الرسمية لمنع حدوث أي مشكلة. ما استطعنا تأكيده، ان الكل يتذكر كيف كانت الطواير عندما كان الهلع يسيطر علينا لأن الوقود مهم جدا، لذلك نحن لم نقم الا بدورنا الريادي المسؤول، وما زلنا مستمرين في تقديم كل ما يلزم للحفاظ على دعم المواطن.



■ كيف تتعاملون مع حالات الخوف التي اصيب بها الناس من جراء العدوان الاسرائيلي؟

□ نلاحظ ان الجميع ارتعب من الوضع الذي بدأ يتدهور تدريجيا، فيما سارع البعض الى

التخزين، وهذا ما زاد الضغط بشكل كبير على المحطات. لقد شهدنا في بعض الاحيان

ارتال من السيارات تتوافد كلما ازدادت الغارات الاسرائيلية، لكننا حاولنا قدر

الامكان إحداث جو من الطمأنينة، والتأكيد على ان المواد متوافرة وان القطاع يعمل

للحصول عليها. في هذا السياق لا بد لي من القول، انه يتم التنسيق مع الجهات المعنية

لتسهيل دخول الشحنات، وتسريع عمليات التوزيع في مختلف المناطق اللبنانية، حتى

في أصعب الظروف التي نمر بها نحن

حريصون على راحة الانسان، لأن أي تأخير يؤدي الى أزمة حقيقية.

■ ما هو السبب الرئيسي وراء التقلبات الكبيرة في اسعار النفط عالميا؟

□ المشكلة الاساسية لم تعد مرتبطة فقط بعوامل العرض والطلب التقليدية، بل

اصبحت تتأثر بشكل كبير في السياسة. في السابق، كانت السوق النفطية مستقرة

نسبيا، اما اليوم فمجرد تصريح من رئيس دولة كبرى او مسؤول، يمكن ان يرفع السعر

أو يخفضه بشكل حاد خلال ساعات قليلة. على سبيل المثال، أي كلام للرئيس الاميركي

دونالد ترامب في هذه الفترة يضعنا امام تحديات جمّة، لأنه يساهم في تغيير الاسعار

ظل الازمات الاقتصادية والتطورات الامنية الحالية؟

□ نحن كشركات نفط جزء من هذا البلد، ونعاني كالشعب تماما من الازمات المتتالية

والضغوط المتزايدة التي يعيشها لبنان والمنطقة. لكن على الرغم من كل هذه

الظروف، لا يزال القطاع الخاص يتحمل مسؤولية اساسية في تأمين المحروقات، سواء

البنزين او المازوت او الغاز، وذلك بهدف منع حصول اي انقطاع شامل او أزمة تمس حياة

الناس اليومية. ما اود قوله، انه لو لم تكن هناك مؤسسات قادرة على الاستمرار وتوفير

التمويل، لكان وطننا شهد مشكلات أكبر بكثير خلال السنوات الماضية، خصوصا مع

الانهيار وغياب قدرة الدولة على تأمين الدعم الكامل. فنحن نتحدث هنا عن احتياجات

ضخمة، في حين ارتفع سعر طن المازوت من 750 دولارا الى أكثر من 1300 دولار خلال

هذه الفترة القصيرة، اي ان الكلفة تضاعفت بنسبة عالية جدا، وهذا الامر فرض علينا

تأمين المال حتى لا تتوقف عمليات الاستيراد. لكننا تمكنا بفضل خبرتنا من الحصول على

السيولة، والا لكنا وصلنا الى انقطاع للوقود. صحيح ان الفرد هو من يتحمل في النهاية

جزءا من هذه التكاليف، لكن يجب ايضا ان يعرف ان هناك جهدا يوميا يبذل للحفاظ

على الاستقرار ومنع الانهيار، خصوصا في ظل ما نمر به من مشاكل.

■ من اين يتم الاستيراد الى لبنان، وهل تغيرت المصادر خلال السنوات الاخيرة؟

■ من اين يتم الاستيراد الى لبنان، وهل تغيرت المصادر خلال السنوات الاخيرة؟

تأثرت الاسواق المحلية بمجموعة من العوامل الداخلية والخارجية المتشابكة، أبرزها

التقلبات الحادة في اسعار النفط الى جانب الحروب التي تشهدها المنطقة والعالم، والتي

انعكست بشكل مباشر على الاقتصاد اللبناني نظرا الى اعتماده بشكل اساسي على الاستقدام

من الخارج لتأمين معظم الحاجات في مختلف القطاعات الانتاجية، حيث ازدادت كلفة

النقل بشكل كبير نتيجة غلاء المحروقات، كما ارتفعت فاتورة الكهرباء والاشتراكات الخاصة

بالمولدات، الامر الذي زاد من الابعاء المالية على الناس والمؤسسات التجارية والصناعية

على حد سواء. ومع استمرار التوترات تبقى المخاوف قائمة من احتمال تسجيل مزيد من

الغلاء خلال الفترة المقبلة، خصوصا ان العالم لا يزال يشهد تغيرات سريعة، كما ان اي

اضطراب اضافي في الحركة او سلاسل الامداد الدولية، قد ينعكس مباشرة على الاسواق

المحلية. في ظل هذا الواقع، يتربص الجميع بالتطورات وانعكاساتها على القطاعات برمتها،

في وقت تتزايد فيه التحديات المرتبطة بتوفير الاستقرار والحد من تداعيات الازمة

على مختلف الفئات وسط حاجة ملحة الى الحفاظ على مصادر التمويل الرئيسية

وتخفيف الابعاء التي تثقل كاهل المواطنين بشكل يومي.

"الامن العام" اضاءت على الموضوع من جوانبه عبر حوار مع رئيس تجمّع الشركات

المستوردة للنفط مارون شماس.

■ كيف يتم استيراد المحروقات الى لبنان في

اقتصاد

□ حتى هذه اللحظة، لا توجد مؤشرات تعيق عملنا طالما ان عمليات الاستيراد مستمرة بشكل طبيعي، وما دامت خطوط الامداد البحرية تعمل من دون أي تعطيل كبير. هناك متابعة يومية لحركة البواخر والمخزون الموجود لتفادي أي نقص أو أي مفاجأة. لكن في المقابل، لا يمكن انكار أن الوضع يبقى حساساً لأن البلد يعتمد على

لا توجد مؤشرات تعيق عملنا والاستيراد مستمر



اللوجستي وتأمين دخول الشحنات بشكل منتظم. خلال الفترات السابقة، التي مررنا بها استمرنا في الحصول على المنتجات النفطية. لكن في النهاية، يجب الاعتراف بأننا نرتبط بالأوضاع في الخارج، لذلك فان الاستقرار الأمني واستمرار العمل في خطوط النقل البحرية، يشكلان عنصرين أساسيين في ضمان توافر البنزين والمازوت والغاز.

■ ما هي الرسالة التي تودون توجيهها اليوم؟
□ اتقدم بشكل خاص بتحية اجلال وتقدير الى الاجهزة الامنية، لا سيما الامن العام بشخص اللواء حسن شقير، اضافة الى جميع

الخارج لتأمين حاجته من المحروقات، لذلك فان اي تطور أمني كبير أو توتر اقليمي واسع قد ينعكس مباشرة علينا. كما أن الخطر الحقيقي، يمكن ان يظهر في حال حصول حرب واسعة أو حصار بحري أو استهداف مباشر للبنى التحتية الأساسية، علماً ان اي تصعيد أمني في المنطقة ينعكس ايضا على الكلفة والتأمين على البواخر، مما يزيد الضغوط علينا بشكل عام. على الرغم من كل هذه المخاطر، نعمل للحفاظ على مخزون احتياطي لتأمين الاستمرارية قدر الامكان، كما ان هناك تنسيقاً ومتابعة مع الجهات الرسمية والاجهزة المعنية لمتابعة الوضع

العناصر الذين يواصلون اداء مهامهم رغم الامكانيات المحدودة والظروف الصعبة التي نمر بها. فهذه المؤسسات تبذل جهوداً كبيرة يوميا، سواء على المعابر الحدودية أو في المطار للمساعدة في ضبط الاوضاع والحفاظ على الحد الأدنى من التوازن. كما يؤكد ان القطاع الخاص، مهما حاول ان يتحمل المسؤولية، لا يمكنه ان يعمل في معزل عن الدولة او ان يواجه الازمات وحده. فالتجارب التي مررنا بها، اثبتت ان التعاون بيننا هو الاساس في تخفيف تداعيات الحروب. لذلك نأمل ان تتكاتف كل الجهات خلال المرحلة المقبلة لتجاوز هذه الظروف الدقيقة بأقل الاضرار الممكنة، لكون مصلحة بلدنا تبقى فوق كل شيء. كما نأمل في ان تستمر الجهود الرسمية والامنية والاقتصادية للحفاظ على انتظام العمل في المرافق الحيوية، لان اي خلل اضافي سينعكس بشكل مباشر على حياة اللبنانيين وعلى مختلف القطاعات الانتاجية والتجارية. ومن الضروري ايضا دعم المؤسسات التي لا تزال تقوم بواجباتها، لان الحفاظ عليها يشكل العنصر الاساسي في الوصول الى الانهيار الكامل. ونحن في هذا المجال، نحتاج الى قدر كبير من التضامن الداخلي والتعاون الوطني، لأن المرحلة المقبلة قد تكون دقيقة وحساسة على مختلف المستويات. مع ذلك، يبقى الامل موجوداً في قدرتنا على الصمود وتجاوز المحن، كما فعلنا في محطات كثيرة سابقة، شرط توافر الارادة والمسؤولية والعمل المشترك. وفي النهاية، تبقى الاولوية التي نراهن عليها هي الحفاظ على الثبات، اما الاقتصاد فهو مسؤولية كبرى تتطلب تضافر جهود الجميع، وهو امر اساسي لعبور هذه المرحلة بأقل الخسائر الممكنة وحماية المستقبل والايغال القادمة. لذلك ادعو الى اعتماد مقاربة واقعية تراعي الظروف وتحد من تأثير هذه المعضلة، وهنا تتزايد مخاوفي من استمرار الضغط الكبير على التكاليف في ظل غياب اي خطة دعم واضحة او اجراءات تخفف من الاعباء المتفاقمة.

معك عالسمع
1717
دائماً بخدمتك!



المديرية العامة للأمن العام